

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١١٣٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

## الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

## عضوية القضاة السادة

**فهد المشaque، غريب الخطابية، محمد البدور، غصبي المعايطة**

المهير خدما:

**ب بتاريخ ٢٠١٣/٦/٦** قدم هذا التمييز للطعن في قرار محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى الجزائية رقم ٢٠١٣/٢٠٩ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ المتضمن رد الاستئناف وتأييد قرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠١١/٨٣٠ تاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ في الشق القاضي: (بتغريم الظينة غرامة مبلغ ٥٨٨٧,٨٤٠ ديناراً بدل مصادرة بواقع القيمة مضافة إليها الرسوم) وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

ويتلخص سبب التمييز في الآتي:

أخطأت محكمة القرار المميز في عدم الحكم بمبلغ ٧٢٩٨,٨٤ ديناراً بدل مصادره بواقع القيمة والرسوم مضافاً إليها ضريبة المبيعات بدلاً من الحكم بمبلغ ٥٨٨٧,٨٤ ديناراً ب الواقع القيمة والرسوم.

للهذا السبب طلب المميز قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة الجمركية قد أحالت الظنية شركة والتكنولوجيا بواسطة شركة ، إلى محكمة الجمارك البدائية لمحاكمتها عن جرم تهريب أجهزة تلفونات وهي محتويات المعاملة الجمركية رقم تاريخ ١٩٩٦/١٠/٥ بلغت القيمة ٣٩٢٠ ديناراً والرسوم ١٩٦٧ ديناراً و ٨٤٠ فلساً وضريبة المبيعات ١٤١١ ديناراً و ٢٠٠ فلس.

نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى وبتاريخ ١٩٩٨/٧/٣٠ أصدرت قرارها رقم ٩٨/٥٢ والذي قضى بإدانة المميز ضدها بما أنسد إليها الحكم عليها عملاً بالمادة ٢٣٥ من قانون الجمارك بما يلي:

١- غرامة مبلغ ٥٠ ديناراً والرسوم كغرامة جزائية.

٢- غرامة مبلغ ٢٠٠ دينار والرسوم كتعويض عن جرم التهرب الضريبي وفقاً للمادة ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات عملاً بالمادة ٧٢ تنفيذ العقوبة الأشد وهي الغرامة مئتا دينار والرسوم.

٣- غرامة مبلغ ٩٨٠٧ دنانير و ٨٤٠ فلساً بواقع مثلي القيمة والرسوم.

٤- غرامة مبلغ ٢٨٢٢ ديناراً مثلي ضريبة المبيعات.

٥- غرامة مبلغ ٥٨٨٧ ديناراً و ٨٤٠ فلساً بدل مصادر.

لم ترض الظنية بهذا القرار فطعنت فيه اعترافاً.

وبتاريخ ٤/٥/٢٠٠٤ أصدرت محكمة الجمارك البدائية قرارها رقم ٢٠٠٠/٣٨ والذي قضى بإسقاط الغرامة الجزائية عن جرمي التهريب الجمركي والتهرب الضريبي لشمولهما بقانون العفو العام والحكم على الظنية عملاً بأحكام المادتين ٣٥ من قانون

الضريبة العامة على المبيعات والمادة ٢٣٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ بما

يللي:

١- غرامة مبلغ ٩٨٠٧ دنانير و ٨٤٠ فلساً بواقع القيمة والرسوم.

٢- غرامة مبلغ ٢٨٢٢ ديناراً بواقع مثلي الضريبة المتهرب منها كتعويض مدنى لدائرة الضريبة العامة على المبيعات.

٣- غرامة مبلغ ٥٨٨٧ ديناراً و ٨٤٠ فلساً بدل مصادرة البضائع المهربة بواقع القيمة + الرسوم.

لم يرض كل من طرفي الدعوى فطعن كل منهما في هذا القرار استئنافاً.

وبتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٢٠٠٧/١٠٧ والذي قضى بفسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للسير بالدعوى على ضوء ما جاء به ومن ثم إصدار القرار المناسب.

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ أصدرت محكمة الجمارك البدائية قرارها رقم ٢٠١١/٨٣٠ والذي قضى بما يلي:  
أولاً: إسقاط دعوى الحق العام فيما يتعلق بجرائم التهريب الجمركي عملاً بالمادة ٣٣٧  
من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ثانياً: وحيث إن الأفعال التي قامت بها الطنية تشكل جريمة التهريب الجمركي بحدود المادة ٢٣٢ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣. وحيث إن المسؤولية المدنية غير مشمولة بقانون العفو العام فتقرر المحكمة ما يلي:

١- عملاً بالمادة ٣٣٥/ب من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ تغريمها مبلغ (٩٨٠٧,٨٤٠) دنانير تسعة آلاف وثمانمائة وسبعة دنانير بواقع مثلي القيمة والرسوم تمثل تعويضاً مدنياً لدائرة الجمارك.

٢- عملاً بالمادة ٢٣٥/جـ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ غرامة مبلغ

٥٨٨٧,٨٤٠ ديناراً بدل مصادره بواقع القيمة مضافاً إليها الرسوم.

ثالثاً: إدانة الظنبية بجرائم التهرب الضريبي بحدود المادة ٣٠ من قانون الضريبة العامة

على المبيعات والحكم عليها عملاً بأحكام المادة ٣١ من القانون ذاته بما يلي:

١- الغرامة الجزائية مئي دينار والرسوم.

٢- تغريمها مبلغ (٢٨٢٢ ديناراً) ألفين وثمانمائة واثنين وعشرين ديناراً غرامة ضريبية

بواقع مثلي الضريبة تمثل تعويضاً مدنياً لدائرة ضريبة المبيعات.

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٢٠٩/٢٠١٣

والذي قضى برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً.

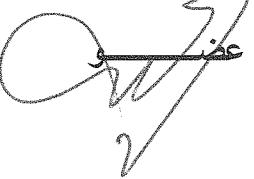
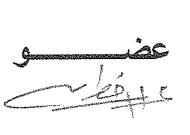
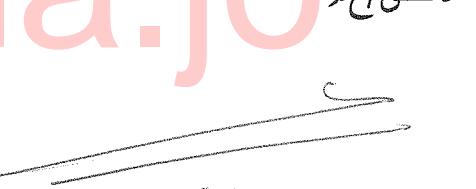
وعن سبب التمييز والذي ينبع في المميز على محكمة الجمارك الاستئنافية خطأها  
بعدم الحكم بمبلغ ٧٢٩٨,٨٤ ديناراً بدل مصادره بواقع القيمة والرسوم مضافاً إليها  
ضريبة المبيعات بدلاً من الحكم بمبلغ ٥٨٨٧,٨٤ ديناراً بواقع القيمة والرسوم.

وفي ذلك نجد إن المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ تنص على  
ما يلي: (يقصد بالرسوم أيهما ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها  
الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع) وحيث إن  
المادة (٢) من قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة  
والمعد تصديرها رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ قد حددت الرسوم والضرائب التي تتحقق على  
البضائع وليس من بينها ضريبة المبيعات ولا تدخل ضريبة المبيعات ضمن الرسوم  
الواردة في المادة ٢٠٦/جـ من قانون الجمارك لدى الحكم ببدل المصادر حيث إن فرض

ضريبة المبيعات يخضع لقانون الضريبة العامة على المبيعات. فيكون ما توصلت إليه محكمة الجمارك الاستئنافية يتحقق وصحيح القانون وإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين رده.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٤ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/١٠/٩ م.

القاضي المترئس  عضو   
عضو   
عضو   
عضو   
رئيس الديوان   
دقيق عام 

lawpedia.jo